E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.7/2023/7(Part VI)
21 July 2023
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة المرأة
الدورة الحادية عشرة
بيروت، 10-11 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 8 (و) من جدول الأعمال المؤقت

تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق الحماية الاجتماعية المراعية لقضايا الجنسين

موجز

الحماية الاجتماعية الشاملة أمرٌ بالغ الأهمية للحدّ من الفقر والتفاوتات بين الجنسين. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدُّم في تطوير نُظُم الحماية الاجتماعية، لا تزال نسبة كبيرة من سكان العالم، لا سيّما النساء، تفتقر إلى إمكانية الحصول على أيّ شكل من أشكال الحماية الاجتماعية. وقد سلَّطت جائحة كوفيد-19 الضوء على عدم كفاية نُظُم الحماية الاجتماعية هذه في تلبية احتياجات المرأة، ولفتت الانتباه إلى غياب تدابير تراعي الفوارق بين الجنسين.

تواجه النساء العربيات تحديات في الوصول إلى خطط معاشات التقاعد، وهنّ الأكثر اتكالاً على المساعدة الاجتماعية لأنّ العديد منهن مستبعَدات من العمل النظامي. وتستكشف هذه الوثيقة قدرة الحماية الاجتماعية على تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وتقدِّم أمثلة وتوصيات واعدة لإدماج نَهجٍ مراعٍ لقضايا المساواة بين الجنسين في الحماية الاجتماعية. ولجنة المرأة مدعوَّة إلى استعراض هذه الوثيقة والتعليق عليها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	5-1	3
الفصل		
أولاً- دور الحماية الاجتماعية في النهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة.....	8-6	4
ثانياً- أهمية الحماية الاجتماعية للمرأة العربية.....	20-9	6
ثالثاً- نموذج الإسكوا الشامل للحماية الاجتماعية في المنطقة العربية.....	24-21	12
رابعاً- التوصيات والإجراءات ذات الأولوية لتعزيز الحماية الاجتماعية المتساوية بين الجنسين وتمكين المرأة.....	25	13

مقدمـة

1- الحماية الاجتماعية الشاملة أداة قوية يمكن استخدامها لمنع الفقر والحدّ منه؛ وهي تؤدي دوراً حيوياً في التطرُّق إلى أوجه عدم المساواة بين الجنسين، ومعالجة المصاعب التي تواجهها المرأة، وتعزيز تمكينها الاقتصادي. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدُّم في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية تحقيقاً لمبدأ "عدم إهمال أحد"، لا تزال الفجوات كبيرة في هذا المجال. وتفتقر نسبة كبيرة من سكان العالم، لا سيّما النساء، إلى إمكانية الحصول على أيّ شكل من أشكال الحماية الاجتماعية[1].

2- على الرغم من أنّ نُظُم الحماية الاجتماعية كانت بمثابة استجابة لا غنى عنها في مواجهة جائحة كوفيد-19، تشير الأدلّة إلى أنها لم تستجِب إلى احتياجات المرأة على نحوٍ كافٍ في العديد من البلدان[2]. وأفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنّ الاستجابةَ العالمية للجائحة، من حيث الحماية الاجتماعية وسوق العمل والتدابير المالية والاقتصادية، تجاهلت إلى حدّ كبير الاعتبارات المرتبطة بالجنسين، فلم تُحدَّد إلاّ 32 في المائة من التدابير (البالغ عددها 4,968 تدبيراً) على أنها "مراعية للفوارق بين الجنسين"[3]. وبالمثل، قدَّمت البلدان العربية استجابة غير متكافئة للمساواة بين الجنسين في مواجهة جائحة كوفيد-19، فلم تكن إلاّ 34 في المائة من التدابير (البالغ عددها 317 تدبيراً) مراعية للفوارق بين الجنسين[4].

3- ويرتبط الوصول إلى برنامجَي الحماية الاجتماعية، وهما معاشات التقاعد والتأمين الصحي، بالدرجة الأولى بالقدرة على الوصول إلى العمل النظامي. ويعني ذلك ضمناً أنّ النساء اللواتي يشكلن جزءاً من القوة العاملة النظامية تُتاح لهن أكثر من غيرهنّ إمكانية الوصول إلى نُظُم معاشات التقاعد التي توفِّر مصدراً للدخل يعوّلنَ عليه في سن الشيخوخة. ومع ذلك، فإنّ الفجوة القائمة بين الجنسين في الوصول إلى نُظُم معاشات التقاعد في المنطقة العربية تبيّن واقعاً مختلفاً.

4- علاوةً على ذلك، أدّى استبعاد العديد من النساء من القوى العاملة إلى عدم استقلالهنّ مادياً وجعلهن أكثر عُرضة للفقر، ممّا زاد من حاجتهن إلى أشكال أخرى من الحماية الاجتماعية، لا سيّما المساعدة الاجتماعية. ولا تواجه النساء صعوبات في الحصول على عمل نظامي فحسب، بل قد يُجبرنَ أيضاً على ملازمة المنزل لرعاية أطفالهنّ أو أفراد أسرهنّ الأكبر سناً أو الأشخاص ذوي الإعاقة، بسبب نقص الخدمات المتاحة أو كخيار شخصي. ولم تأخذ نُظُم الحماية الاجتماعية هذه الحقائق في الاعتبار بصورة منهجية، ممّا ترك العديد من النساء من دون حماية أو معاشات تقاعد للمستقبل.

---

(1) International Labour Organization (ILO), World Social Protection Report 2020–2022, 2021.

(2) تشير الأدلّة المتاحة إلى أنّ استجابات السياسات العامة لم تأخذ في الاعتبار أوجه عدم المساواة التي تواجهها المرأة، فلم تعالج على نحوٍ كافٍ احتياجات المرأة المحدَّدة ومخاوفها، لا سيّما تلك المتعلقة بأعمال الرعاية وسوق العمل.

(3) The United Nations Development Programme (UNDP) and UN-Women, COVID-19 Global Gender Response Tracker global factsheet, version 3, 2020. ركّزت هذه التدابير على تعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة، أو التصدّي للعنف ضدها، أو دعم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.

(4) UNDP and UN-Women, COVID-19 Global Gender Response Tracker, Factsheet: Arab States Region, 2021.

5- وتستكشف هذه الوثيقة مختلف جوانب الحماية الاجتماعية، وتسلِّط الضوء على قدرتها على أن تكون حافزاً لتمكين المرأة اقتصادياً. وتدرس الوثيقة أيضاً الوضع الحالي للحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، آخذةً في الاعتبار أهمية الاستجابة المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين، وتَعرض أمثلة ملهِمة من المنطقة كما من أجزاء أخرى من العالم. وتشدِّد الوثيقة أيضاً على أهمية إدماج نَهجٍ مراعٍ للمساواة بين الجنسين في الحماية الاجتماعية، وتطرح توصيات رئيسية للدول الأعضاء للنظر فيها.

أولاً- دور الحماية الاجتماعية في النهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة

6- تُعرَّف الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من البرامج والسياسات الهادفة إلى ضمان مستوى معيشي لائق والحصول على الرعاية الصحية طوال دورة الحياة. وتعكس أهداف التنمية المستدامة نَهجاً قائماً على حقوق الإنسان للحماية الاجتماعية: فيسعى المقصد 1-3 إلى تنفيذ نُظُم وتدابير حماية اجتماعية مناسبة وطنياً للجميع، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، وتحقيق تغطية كبيرة للفئات الفقيرة والضعيفة بحلول عام 2030؛ ويؤكد الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات[5].

7- تجعل نُظُم الحماية الاجتماعية الناس وأُسَرهم أكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية والصحية والمناخية. وتعزّز تمكين الأفراد بزيادة القدرات الإنتاجية ورفع الإمكانات. وتتمحور نُظُم الحماية الاجتماعية، من الناحية التشغيلية، حول برامج أو مخططات، وتشمل المؤسسات التي تؤمِّن الاتساق والترابط. وتوفِّر هذه النُظُم[6] أمن الدخل وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية عن طريق مزيجٍ من الآليات القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات، وتشمل ما يلي:

(أ) برامج التأمين الاجتماعي هي برامج قائمة على الاشتراكات يتلقى فيها المشاركون دعماً للدخل أو تعويضاً أو حماية من مخاطر دورة الحياة مقابل أقساط منتظمة يسدِّدها العمال و/أو أصحاب العمل. وتغطي البرامج مجموعة من الحالات المحتمَلة عن طريق توفير استحقاقات الشيخوخة، والإعاقة، والورثة، والمرض، والأمومة/الأبوة، والرعاية الصحية، والبطالة، والأسرة/الطفل. وتقتصر هذه الاستحقاقات عادةً على الموظفين النظاميين ومعاليهم. وتُبذل جهودٌ في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لتوسيع نطاق تغطية هذه الخطط، بحيث تشمل العمّال غير النظاميين وغيرهم من الفئات الضعيفة المستبعَدة حالياً من البرامج التي تشمل الموظفين النظاميين[7]؛

---

(5) تركّز المناقشات حول قضايا الجنسين والحماية الاجتماعية أساساً على واجبات المرأة كمقدِّمة رعاية وعلى دعم الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي (المقصد 5-4 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة). ومع ذلك، لا يكفي هذا الهدف وحده للحثّ على المزيد من الاستثمار في سياسات الحماية الاجتماعية المُفضية إلى التحوّل في منظور المساواة بين الجنسين. ولإحراز تقدِّم في النهوض بالحماية الاجتماعية المراعية للفوارق بين الجنسين، من الضروري النظر إلى النساء ليس فقط كأمهات ومقدِّمات للرعاية، ولكن أيضاً كمستفيدات شرعيات من الحماية الاجتماعية.

(6) بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تكون الخدمات العامة والبُنى التحتية (مثل الخدمات العالية الجودة التي يسهُل الوصول إليها والمتاحة بأسعار معقولة والتي تشمل خدمات رعاية الأطفال، والرعاية الصحية، والتعليم، والرعاية الاجتماعية والبُنى التحتية، مثل النقل العام ومياه الشرب النظيفة) أساسية ولا غنى عنها للاستفادة الكاملة من استحقاقات الحماية الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، ينبغي تعزيز برنامج التحويلات النقدية الذي يشجِّع استخدام الخدمات الصحية والتعليمية، باستثمارات في نوعية تلك الخدمات وإمكانية الوصول إليها.

(7) Rebecca Holmes and Lucy Scott, Extending social insurance to informal workers: a gender analysis, 2016.

(ب) برامج المساعدة الاجتماعية هي برامج مؤلّفة من أشكال دعم غير قائمة على الاشتراكات، غالباً ما تكون موجَّهة إلى الشرائح الفقيرة والضعيفة. وتشمل هذه البرامج التحويلات النقدية، والقسائم، والدعم العيني، والمعاشات التقاعدية غير القائمة على الاشتراكات (أو الاجتماعية)، والتغذية في المدارس. ويمكن أن تكون هذه البرامج شاملة أو موجَّهة نحو مجموعات محدَّدة، كما يمكن أن تكون مشروطة أو غير مشروطة. ورغم أنّ التحويلات النقدية قد تؤدي دوراً هاماً في مساعدة الأسر الفقيرة على التصدي للمخاطر والصدمات، فهي غير كافية للحدّ من الفقر بمفردها. وينبغي أن تكون نُظُم التحويلات النقدية الفعّالة موجَّهة على نحوٍ جيد، ومستجيبة للظروف المتغيّرة، كما ينبغي أن تُستكمل باستراتيجيات للخروج من النُّظُم، من أجل مساعدة المستفيدين منها على الانسحاب من البرنامج في نهاية المطاف؛

(ج) سياسات سوق العمل النشطة هي مبادرات حكومية تهدف إلى تعزيز فرص توليد الدخل وتنمية المهارات. ويمكن اعتبار هذه السياسات بمثابة حماية اجتماعية إذا كانت موجَّهة نحو المستفيدين من المساعدة الاجتماعية أو مصمَّمة وفقاً لاحتياجاتهم. وتشمل الأمثلة على هذه السياسات المهمة من ناحية الحماية الاجتماعية برامج الائتمانات البالغة الصغر، وخدمات البحث عن عمل، وبرامج الأشغال العامة، وتدريب أو توجيه روّاد الأعمال، وتعزيز المشاركة في سوق العمل، وضمان الحدّ الأدنى من معايير العمالة. وعندما تتناول سياسات سوق العمل النشطة حصراً المستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية، فهي غالباً ما تُسمى برامج الخروج من النُّظُم. ويمكن لهذه البرامج أن توفِّر حزمة دعم لفترة محدَّدة من أجل تحسين سُبُل العيش، ومساعدة الأفراد على الإفلات من براثن الفقر وتحقيق الاكتفاء الذاتي بدخلٍ ثابت. ويمكن أن تشمل هذه الحُزَم نقل الأصول الإنتاجية وغيرها من الموارد، وتدريب أو توجيه روّاد الأعمال الصغيرة، وتنمية المهارات.

8- وتنطوي نُظُم الحماية الاجتماعية على إمكانية تحسين حياة النساء وأسرهنّ ومجتمعاتهنّ المحلية، شرط أن تأخذ في الاعتبار الديناميات المرتبطة بقضايا المساواة بين الجنسين وتستجيب للواقع والاحتياجات اليومية للمرأة. ويمكن لنُظُم الحماية الاجتماعية، عند تصميمها وتنفيذها ورصدها بطريقة تستجيب لمنظور المساواة بين الجنسين، أن تؤثِّر إلى حدٍّ بعيد على تمكين المرأة والفرص المتاحة لها من خلال تحسين وصولها إلى الدخل والأصول وإمكانية التحكُّم بها، ورفع مستوى شبكاتها الاجتماعية، وتعزيز وضعها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[8]. ويمكن لهذه النُّظم تحدّي المعايير التمييزية وهياكل السلطة من خلال دعم المساواة بين الجنسين بشكلٍ أوضح، ومن ثمّ تحسين النتائج التي تحقِّقها المرأة. ولكنّ معظم برامج الحماية الاجتماعية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لم تولِ اهتماماً كبيراً لاحتياجات المرأة المتعدِّدة ومخاطر دورة الحياة القائمة على أساس الجنس. ونتيجةً لذلك، غالباً ما يظهر ميلٌ إلى استبعاد النساء من الحماية الاجتماعية[9].

(8) في المقابل، يمكن للنُّظُم والخطط التي لا تراعي الفوارق بين الجنسين أو غير المدركة لهذه الفوارق أن تُديم عدم المساواة بين الجنسين وتهدّد بتفاقم أشكال التمييز المتداخلة التي تواجه المرأة.

(9) Rebecca Holmes and Nicola Jones, *Gender and social protection in the developing world: beyond mothers and safety nets*, 2013; Rebecca Holmes and others, The politics of gender-responsive social protection, 2019.

الإطار 1- الاستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية والأولويات المرتبطة بقضايا المساواة بين الجنسين

يمكن للاستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية أن تؤدي دوراً حاسماً في تشكيل نُظُم مراعية للفوارق بين الجنسين. وعلى غرار وثائق التخطيط الاستراتيجي الأخرى، مثل خطط التنمية الوطنية، تُظْهِرُ هذه الاستراتيجيات التزام البلد في التنمية الاجتماعية، وتحدِّد رؤية لإنجاز هذه التنمية من خلال جوانب مختلفة من نظام الحماية الاجتماعية. وتشمل الاستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية عادةً تقييم المخاطر ومَواطن الضعف، والنظر في نقاط القوة والضعف في آليات الحماية الاجتماعية الحالية، وتحديد الأولويات لتعزيز إمكانية الحصول عليها وفعاليتها(أ).

وأَظْهَرَ إطار مؤشر هيئة الأمم المتحدة للمرأة(ب) أنّ عدداً قليلاً جداً من البلدان العربية لديه استراتيجيات مخصّصة للحماية الاجتماعية، مثل الأردن وجزر القمر وجيبوتي والصومال وموريتانيا. ولا تزال استراتيجية السودان في انتظار الموافقة عليها. ولا تعترف معظم الاستراتيجيات القائمة إلاّ ضمنياً بالمخاطر ومَواطن الضعف القائمة على أساس الفوارق بين الجنسين، ولا تتضمن تدابير محدَّدة لمعالجة مثل هذه المخاطر. علاوة على ذلك، لا تتضمّن معظم الاستراتيجيات منظور المساواة بين الجنسين بما فيه الكفاية، ولا تعطي الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما هدفين مركزيين للحماية الاجتماعية.

(أ) UN-Women, Putting gender equality at the centre of social protection strategies in sub-Saharan Africa: How far have we come?, 2021.

(ب) UN-Women, Towards gender-responsive social protection strategies: A four-step checklist, 2021.

ثانياً- أهمية الحماية الاجتماعية للمرأة العربية

9- على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها البلدان العربية لإصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية وتعزيزها على مدى العقود القليلة الماضية، بقي الإنفاق على الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية منخفضاً مقارنةً بسائر أنحاء العالم. فتخصِّص البلدان العربية في المتوسط أقلّ من 5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للحماية الاجتماعية، باستثناء الصحة (مع وجود اختلافات كبيرة بين البلدان). وفي الوقت نفسه، ركَّزت الحكومات جهودها على نحوٍ متزايدٍ على التحويلات النقدية التي تستهدف الفقر.

10- ويتمثَّل الواقع المؤسف في المنطقة العربية في كون العديد من البلدان لا تزال تفتقر إلى نُظُم حماية اجتماعية فعّالة وشفافة. وتشير البيانات المتاحة(10) عن النسبة المئوية للأشخاص المشمولين باستحقاقٍ واحد على الأقلّ من استحقاقات الحماية الاجتماعية إلى انخفاض تغطية الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، حيث تصل إلى 35 في المائة تقريباً مع وجود تفاوتات كبيرة بين البلدان العربية، وهي نسبة أقلّ بكثير من المتوسط العالمي البالغ 47 في المائة تقريباً. وكشفت جائحة كوفيد-19 أيضاً عن ثغرات أساسية في نُظُم الحماية الاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة العربية(11).

(10) البيانات المتعلقة بتغطية الحماية الاجتماعية قليلة، وتعتمد الإحصاءات المتعلقة بتغطية الحماية الاجتماعية على المعلومات الجزئية المتاحة في بعض البلدان.

(11) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية: فرص لإصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية، 2022.

11- وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ التأمين الاجتماعي في المنطقة بعيدٌ كلّ البُعد عن الشمول، ويميل في المقام الأول إلى تلبية احتياجات العاملين في القطاع العام وفي القطاع الخاص النظامي[12]، ممّا يحدّ من تأثيره واستدامته. ويُستثنى الأفراد العاملون بصورة غير نظامية أو العاطلون عن العمل أو خارج سوق العمل من الحماية الاجتماعية المتصلة بالعمل[13]. إضافةً إلى ذلك، تتّسع الفجوة بين الجنسين في الحصول على التأمين الاجتماعي القائم على الاشتراكات في المنطقة، وغالباً ما تكون احتياجات الحماية الاجتماعية الخاصة بالمرأة غير ملبّاة.

12- ومعدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية منخفض عموماً، وعدد النساء العاملات في الوظائف النظامية أقلّ منه. ويعود ذلك إلى كون معظم النساء العربيات غير ناشطات اقتصادياً أو يتركّزن بمعظمهنّ في أشكال العمالة غير النظامية الأكثر ضعفاً. لكنّ معدلات العمل في القطاع غير النظامي أقلّ بين النساء منها بين الرجال، لا سيّما في البلدان المتوسطة الدخل، بسبب الاستيعاب الكبير للمرأة في وظائف القطاع العام[14]. وعلى النقيض من ذلك، تكون النساء العاملات في القطاع الخاص أكثر عُرضة لترتيبات العمل المتنوعة وغير المستقرة، وبدون تأمين اجتماعي. كما أنّ النساء يفتقرن إلى الوقت كونهنّ يضطلعن بالنصيب الأكبر من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والمسؤوليات الأسرية، ممّا يعوق قدرتهنّ على الانضمام إلى القوى العاملة النظامية المدفوعة الأجر والتقدُّم فيها. ونتيجةً لذلك، تسجِّل مشاركة المرأة في النُّظُم القائمة على الاشتراكات معدلاً أقلّ مقارنةً بالرجال[15].

13- وثمّة اختلالٌ ملحوظٌ داخل المنطقة في التوازن بين الجنسين في برامج معاشات التقاعد القائمة على الاشتراكات، فيقلّ احتمال استفادة النساء من هذه البرامج مقارنةً بالرجال. وتكشف البيانات المتاحة من أربعة بلدان عربية أنّ النسبة المئوية للنساء اللواتي يتلقّين معاشات الشيخوخة عن طريق التأمين الاجتماعي تقلّ باستمرار عن نسبة الرجال. ففي تونس مثلاً، لا تغطي معاشات التقاعد إلاّ 14 في المائة من النساء المسنّات مقارنةً بنسبة 86 في المائة من الرجال المسنّين. وفي الأردن، تبلغ هذه النسبة 17 في المائة للمسنّات و83 في المائة للمسنّين. وتُظْهِرُ البحرين والكويت تفاوتات مماثلة، فسجّلتا نسبتَي تغطية للمسنّات بلغتا 25 و37 في المائة على التوالي، مقارنة بنسبتَي 75 و63 في المائة للمسنّين[16].

(12) لا توفّر برامج الحماية الاجتماعية المخصَّصة للعاملين في القطاع الخاص الحماية سوى من مجموعة محدودة من المخاطر وحالات الطوارئ (المصدر: تقرير منظمة العمل الدولية 2020-2022، 2021).

(13) منظمة العمل الدولية، الضمان الاجتماعي في البلدان العربية، 2021.

(14) في الأردن مثلاً، تبلغ نسبة العمالة غير النظامية 57 في المائة للرجال مقابل 36 في المائة فقط للنساء. وتشهد كلٌّ من دولة فلسطين ومصر نمطاً مشابهاً (المصدر: https://ilostat.ilo.org/).

(15) تشير الإسكوا إلى أنّ نسبة النساء المستفيدات من خطط معاشات التقاعد والمساهِمات فيها تسجِّل ارتفاعاً بطيئاً، في بعض البلدان على الأقلّ، حتى لو كان هذا الارتفاع يُسجَّل انطلاقاً من مستويات منخفضة جداً (المصدر: الإسكوا، تقرير السكان والتنمية – العدد التاسع، 2022).

(16) الإسكوا، عدم المساواة في المنطقة العربية: قنبلة موقوتة، 2022.

14- ويُعزى هذا الاختلال في التوازن بين الجنسين جزئياً إلى كون خطط معاشات التقاعد مرتبطة بالعمالة النظامية الطويلة الأجل والمستقرة والمدفوعة الأجر[17]. من الناحية النظرية، لدى واضعي السياسات مجموعة واسعة من خيارات تصميم سياسات الحماية الاجتماعية المبتكَرة والشاملة تحت تصرّفهم لضمان الاستجابة لمختلف الأدوار القَيِّمة اقتصادياً والتي تضطلع بها المرأة في المجتمع. وإلى جانب تيسير توجُّه المرأة نحو العمالة النظامية، على إصلاحات السياسات العامة أن تركِّز على توسيع نطاق برامج حماية الشيخوخة القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات، مثل المعاشات الاجتماعية، لتشمل مجموعة أشمل من العمّال، بمن فيهم العاملون لحسابهم الخاص أو غير المتفرغين أو المؤقتون أو غير النظاميين، وأن توفِّر للنساء التكافؤ في الحصول على معاشات الشيخوخة القائمة على الاشتراكات.

الإطار 2- معالجة الفجوات بين الجنسين في الحصول على استحقاقات معاشات التقاعد في كندا

يمكن لخطط التأمين الخاصة بالشيخوخة التي تفترض في تصميمها تأدية عمل نظامي بدون انقطاع وبدوام كامل، أن تؤثِّر سلباً على النساء اللواتي غالباً ما يختبرنَ مسارَ عملٍ متقطّع ويحصلن على دخل أقلّ. ولمعالجة ذلك، يمكن لنُظُم معاشات التقاعد أن تأخذ في الاعتبار فترات رعاية الأطفال عند تحديد معاشات التقاعد. على سبيل المثال، تنصّ خطة معاشات التقاعد الكندية على أحكام لمقدّمي الرعاية الأوليين ذوي الدخل المتدني أو الذين توقفوا عن العمل لتربية الأطفال دون سن السابعة. ويمكن لهؤلاء الأفراد أن يطلبوا استبعاد هذه الفترات من حساب معاشهم التقاعدي الأساسي ليحصلوا على استحقاق أعلى. ويتألف استحقاق خطّة معاشات التقاعد الكندية من عنصرين: معاش التقاعد الأساسي (25 في المائة من متوسط الدخل مدى الحياة) ومعاش التقاعد المعزَّز (8.33 في المائة من متوسط الدخل الإضافي). ويوفِّر العنصر المعزَّز أيضاً ائتمانات لمعاشات التقاعد خلال الأشهر الأقلّ دخلاً، استناداً إلى متوسط الدخل في السنوات الخمس السابقة لولادة الطفل أو تبنّيه.

المصدر: Government of Canada, Child-rearing provisions, 2023.

15- أحكام الأمومة أساسية لتوفير الاستقرار المالي للنساء وأسرهنّ، وضمان حصول المرأة على فرص العمل على قدم المساواة مع الرجل. لكنّ هذه الأحكام غير كافية إلى حدٍّ كبير في المنطقة العربية. فتنصّ عادةً الأحكام في البلدان العربية على أنّ إجازة الأمومة المدفوعة الأجر هي من مسؤولية ربّ العمل دون سواه، وليست جزءاً من خطط التأمين الاجتماعي الخاصة بهذه البلدان. وتبيّن الأدلّة أنّ خطط الأمومة التي تقع على عاتق ربّ العمل توفِّر حماية محدودة للمرأة بسبب ضعف الإنفاذ. كما أنّها تؤثِّر سلباً على المرأة كونها تؤدي إلى فرض أعباء مالية على أرباب العمل، ممّا يدفعهم إلى الإحجام عن توظيف النساء أو المحافظة عليهنّ أو ترقيتهن. علاوة على ذلك، تمثِّل خطط الأمومة التي تقع على عاتق ربّ العمل حاجزاً أمام أرباب العمل لتوظيف النساء في سن الإنجاب لتجنُّب تحمُّل تكاليف إجازة الأمومة، ممّا يساهم في انخفاض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة. وعلى النقيض من ذلك، من المرجَّح أن تعزِّز الخطط المرتكِزة على الضمان الاجتماعي نتائج إيجابية عند توظيف العاملات[18].

---

(17) تفيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقريرها لعام 2015 بعنوان "حماية أمن دخل المرأة في سن الشيخوخة"، بأنّ العلاقة بين المشاركة في سوق العمل واستحقاقات معاشات التقاعد قوية، مما يؤدي إلى حصول المرأة على استحقاقات أقلّ نتيجة انخفاض متوسط الاشتراكات وسن التقاعد المبكرة (في بعض السياقات). بالإضافة إلى ذلك، تتأثَّر النساء على نحوٍ غير متناسب بانخفاض استحقاقات معاشات التقاعد بمرور الوقت، لأنهن يملن إلى العيش لفترة أطول من الرجال.

(18) المرجع نفسه.

الإطار 3- الأردن يعزّز حماية الأمومة للموظفات

إقراراً بأهمية الاستحقاقات النقدية للأمومة في تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة، بات الأردن أول بلد في المنطقة يتحوَّل من الخطط التي تقع على عاتق ربّ العمل إلى التأمين الاجتماعي المموَّل جماعياً الذي يتضمن تمويل رعاية الأطفال كجزء من خطة تأمين الأمومة. ووفقاً لقانون الضمان الاجتماعي رقم (1) لعام 2014، تموّل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن تأمين الأمومة من خلال مساهمات ربّ العمل من أجور الموظّفين الذكور والإناث على السواء. وفي عام 2020، أقرَّ الأردن النظام رقم (93) لعام 2020 بشأن الحماية الاجتماعية للأمومة بموجب قانون الضمان الاجتماعي، والذي يسمح للأمهات العاملات بالعودة إلى العمل مع ضمان رعاية أطفالهن إمّا في مركز رعاية الأطفال وإمّا في المنزل خلال الأشهر الستة الأولى بعد انتهاء إجازة الأمومة.

وفي عام 2021، قيَّمت منظمة العمل الدولية[أ] تأمين الأمومة ورأت أنّ قانون الضمان الاجتماعي في الأردن كان فعّالاً في الاحتفاظ بالنساء في القوى العاملة. وأظهرت الدراسة أنّ جميع النساء اللواتي شملهنّ الاستطلاع والمستفيدات من تأمين الأمومة قد عُدن إلى الوظيفة نفسها وتلقَّين الأجر نفسه بعد إجازة الأمومة. علاوة على ذلك، تبيَّن أنّ قانون الضمان الاجتماعي يخفِّف من التمييز بين الجنسين في التوظيف، ويتيح للمرأة الوقت الكافي للتعافي عقلياً وجسدياً من حملها ورعاية طفلها الحديث الولادة، ويمكِّنها من اتخاذ القرارات المالية المرتبطة بأسرتها.

(أ) منظمة العمل الدولية، تقييم تأمين الأمومة في الأردن، 2021.

16- تبيَّن أنّ برامج المساعدة الاجتماعية المموَّلة من الضرائب والقائمة في المنطقة العربية غير كافية لسدّ الثغرات الكبيرة التي خلَّفتها خطط التأمين الاجتماعي، نظراً لطبيعتها المجزَّأة، وتغطيتها المحدودة، ومستويات الاستحقاقات المنخفضة. ولا تلبي هذه النُّظُم حالياً سوى احتياجات أقلّ من ثلث الأفراد من الفئات الضعيفة (حوالي 24 في المائة) في البلدان العربية[19]. لذلك، تعتمد النساء بدرجة كبرى على دعم المساعدة الاجتماعية (التحويلات النقدية). وتشير البحوث التي أُجريت بشأن الحماية الاجتماعية للطبقة المتوسطة في الأردن وتونس ومصر إلى زيادة كبيرة في اعتماد الأسر المعيشية التي تعيلها نساء على تحويلات المساعدة الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، مقارنةً بالأسر المعيشية التي يعيلها رجال، وانخفاض احتمال مساهمة أحد أفراد الأسرة المعيشية بفعاليّة في خطّة التأمين الاجتماعي[20]. ففي مصر، تمثِّل النساء 74 في المائة من المستفيدين من برنامجَي تكافل وكرامة، بينما يمثِّلن 60 في المائة من المستفيدين من التحويلات النقدية الشهرية لصندوق المعونة الوطنية في الأردن واستحقاقات الحماية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية[21]. ولهذه البرامج سمات معيَّنة خاصة الفوارق بين الجنسين، لكنّ تقييم الأثر الفعلي لهذه التدابير معقّد. وتشير الأدلّة إلى أنّ التدخلات القائمة على النقد في خطط مساعدة اجتماعية معيَّنة، مثل التحويلات النقدية المشروطة التي تستهدف النساء، قد تُضاعِفُ العبء على كاهل المرأة بتعزيز الأدوار التقليدية للجنسين[22]، إلاّ أنّها قد تعزِّز أيضاً تمكينها اقتصادياً.

(19) ILO, World Social Protection Report 2020–2022, 2021.

(20) Irene Selwaness and Marco Schaefer, Social protection and the middle-class: evidence from Egypt, Jordan and Tunisia, 2023.

(21) تكون الأسر المعيشية التي تعيلها امرأة أكثر ضعفاً وقد تختبر أوجه حرمان متعدِّدة، لذلك تُعطى لها الأولوية، ويُعزى ذلك جزئياً إلى نُهُج موجّهة ومراعية لقضايا المساواة بين الجنسين.

(22) UN-Women, The effect of cash-based interventions on gender outcomes in development and humanitarian settings, 2019.

الإطار 4- *تكافل وكرامة*: برنامجان للتحويلات النقدية مراعيان لمصالح المرأة في مصر

تكافل وكرامة في مصر هما برنامجا تحويلات نقدية يهدفان إلى زيادة استهلاك الأفراد والأسر التي تعيش في فقر. ويحدِّد البرنامجان مقدّمي الطلبات المؤهلين باستخدام "الاختبار بالوسائل غير المباشرة" على نحوٍ لا يعاقب النساء العاملات ويقرُّ بفقر الأسرة كأساس للحصول على الاستحقاقات الفردية.

تكافل هو برنامج لدعم دخل الأسرة مع مسؤولية مشتركة (برنامج تحويلات نقدية مشروطة)، يهدف إلى الحدّ من الفقر وتحسين التنمية البشرية. يُمنح المستفيدون تحويلات شهرية شرط مواظبة أطفالهم (الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و18 عاماً) بنسبة 80 في المائة على مقاعد الدراسة، وزيارة العيادات الصحية أربع مرّات في السنة (للأمهات وأطفالهن دون سن السادسة)، وشرط احتفاظ الأمهات بسجلات نمو الطفل وحضور جلسات التوعية بشؤون التغذية. في المقابل، يقدّم برنامج *كرامة* دعماً غير مشروط للدخل لكبار السن (فوق 65 عاماً) والأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام.

وحتى حزيران/يونيو 2022، تمّ تسجيل ما مجموعه 3.69 مليون أسرة في برنامجَي *تكافل وكرامة* (حوالي 13 مليون فرد)، علماً أنّ النساء يمثّلنَ 74 في المائة من المستفيدين المباشرين[أ]. وفي إطار هذين البرنامجين، تُوزَّع الاستحقاقات النقدية دائماً على الأم في الأسرة، وذلك لتمكين المرأة وتعزيز مكانتها ضمن أسرتها. نتيجةً لذلك، ثبت أنّ هذين البرنامجين يخفّفان من حدّة الفقر ويزيدان من رأس المال البشري. وكشف تقييم مستقل للأثر[ب] عن آثار مذهلة على تمكين المرأة، حيث تأثّرت قدرة المرأة على اتخاذ القرار تأثُّراً إيجابياً بالتحويلات المستهدفة، ممّا عزَّز قدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق.

(أ) البنك الدولي، مصر: تمويل جديد من البنك الدولي لتدعيم برنامج الحماية الاجتماعية الرائد في البلاد، 2022.

(ب) International Food Policy Research Institute, Impact evaluation study for Egypt's Takaful and Karama cash transfer program, 2018.

17- ليست معاشات الشيخوخة غير القائمة على الاشتراكات أمراً شائعاً في المنطقة. مع ذلك، وجدت البلدان التي توفِّرها، مثل البحرين وعُمان، أنها مفيدة لضمان أمن الدخل للنساء في سن الشيخوخة[23]. علاوة على ذلك، فإنّ معظم العاملين الفقراء في العديد من البلدان العربية غير مؤهَّلين للاستفادة من برامج المساعدة الاجتماعية (الموجَّهة إلى الفئات الأشدّ فقراً) أو برامج التأمين الاجتماعي (المخصَّصة للموظّفين والعمّال النظاميين).

الإطار 5- معاشات الشيخوخة من المساعدة الاجتماعية تضمن أمن الدخل للمرأة في جنوب أفريقيا

يمكن أن تكون معاشات الشيخوخة أو المعاشات الاجتماعية الممولة من الضرائب أداةً فعّالة لضمان دخل أساسي للنساء غير المؤهّلات للحصول على معاش تقاعدٍ قائمٍ على الاشتراكات. وتشير الدراسات إلى أنّ الحصول على المعاشات الاجتماعية، مثل مِنحة الشيخوخة في جنوب أفريقيا، من شأنه أن يحسِّن قدرة المرأة على اتخاذ القرار في الأسرة[أ]. ومنحة الشيخوخة هي معاش اجتماعي تم اختباره على أساس القدرة المالية للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً، وتتراوح قيمته بين 1,980 راند جنوب أفريقي (حوالي 114 دولاراً أمريكياً) لمن تصل أعمارهم إلى 75 عاماً، و2,000 راند جنوب أفريقي (حوالي 115 دولاراً أمريكياً) لمن تزيد أعمارهم عن 75 عاماً. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ معظم المستفيدين من مِنحة الشيخوخة في جنوب أفريقيا هم من النساء (أكثر من 60 في المائة)، ويُعزى ذلك على الأرجح إلى طول عمرهنّ المتوقّع وانخفاض دخلهنّ ومدخراتهنّ.

المصدر: Ingrid Woolard, The role of social grants in economically enabling South African women, 2022, In: Anita Bosch (ed.): *Women's Report 2022: Women and fiscal policy*, pp. 20–23. Stellenbosch: Stellenbosch University.

(أ) Kate Ambler, Bargaining with grandma: the impact of the South African pension on household decision-making, 2016.

(23) ILO, World Social Protection Report 2020–2022, 2021.

18- في ما يتعلق بسياسات سوق العمل، غالباً ما تقترن التدابير الفعّالة التي تعزّز إدماج الأشخاص في سوق العمل، والتدابير السلبية التي تحمي دخل الأشخاص الذين يواجهون البطالة الجزئية أو العاطلين عن العمل، ببرامج الحماية الاجتماعية القائمة.

19- في تونس، تمّ إطلاق برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة والمنخفضة الدخل والأشخاص ذوي الإعاقة في أيلول/سبتمبر 2022[24]. يوفِّر هذا البرنامج التمويل للمستفيدين من المساعدة الاجتماعية وللأشخاص ذوي الإعاقة الذين يختارون تنفيذ أفكارهم التجارية في إطار برنامج "الأمان الاجتماعي" للتحويلات النقدية الاجتماعية، مع منح الأولوية للنساء وخريجي التعليم العالي وحاملي شهادات التدريب المهني. وتتابع هيئات الشؤون الاجتماعية المحلية بانتظام المشاريع التي حازت على التمويل، وذلك للمساعدة في التغلُّب على العقبات واقتراح آليات الدعم.

20- في مصر، يحقّ للمستفيدين من برنامجَي *تكافل وكرامة* (الإطار 2) الحصول على الدعم في إطار برنامج *فرصة* الذي تنفِّذه وزارة التضامن الاجتماعي. ويهدف البرنامج إلى تمكين المستفيدين بمساعدتهم على الانتقال من حالة الاعتماد على التحويلات النقدية إلى حالة الاستقلال المادي عن طريق توليد دخل مستدام. ويحقِّق البرنامج هذا الهدف بالتركيز على الأنشطة الريفية والمرأة، وتوفير فرص عمل بأجر وأصول تيسِّر توليد الدخل المستدام، وتقديم الدعم الفني والمادي. وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية، أجرى برنامج *فرصة* دورات تدريبية لتغيير السلوك للتعريف بالبرنامج وتشجيع أنشطة الإدماج الاقتصادي. ونتيجةً لذلك، تمّ الوصول إلى أكثر من 60,000 امرأة، وحصلت حوالي 4,000 منهنّ على أصولٍ للحفاظ على سُبُل عيشهنّ[25].

الإطار 6- دعم الأمهات العاملات من خلال الخدمات التكميلية والتحويلات في إثيوبيا والمكسيك

يقدِّم برنامج الدعم المكسيكي لرعاية أطفال الأمهات العاملات ما يصل إلى 3,600 بيزو (أي حوالي 183 دولاراً أمريكياً) على شكل مساعدة نقدية شهرية للأمهات العاملات والآباء العزّاب المعرَّضين للمخاطر. ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين فرص الحصول على الرعاية والتعليم للأطفال دون سن السادسة وتشجيع مشاركة الوالدين في القوى العاملة. وقد سبقه البرنامج الاتحادي للرعاية النهارية لدعم الأمهات العاملات الذي يقدِّم خدمات عامة لرعاية الأطفال مدعومةً بدرجة كبيرة للأمهات ذوات الدخل المنخفض. فعزَّز عمل المرأة وخَلَقَ وظائف مدفوعة الأجر لمقدّمي الرعاية من خلال مِنَح للأفراد ومنظمات المجتمع المدني التي تؤسِّس مراكز رعاية الأطفال وتديرها، ممّا يعود بالفائدة على المرأة في المقام الأول(أ).

أمّا برنامج شبكة الأمان الإنتاجية في إثيوبيا فهو كناية عن برنامج توظيف عام يقدِّم رعاية مجانية للأطفال في المركز المخصَّص، لدعم مشاركة المرأة في سوق العمل. ويدعم هذا البرنامج الأسر المعرَّضة للصدمات البيئية وانعدام الأمن الغذائي، ويستجيب إلى مسؤوليات الرعاية التي تضطلع بها المرأة من خلال توفير ساعات حضور أكثر مرونة، كما يؤمِّن مساعدة نقدية مباشرة للنساء أثناء الحمل والرضاعة الطبيعية لمدّة تصل إلى 10 أشهر. وأظْهَرَت تقييمات الأثر والاستعراضات التي تركِّز على قضايا المساواة بين الجنسين أنّ هذا البرنامج أدّى إلى تحسينات كبيرة في الأمن الغذائي للأسر المعيشية التي تعيلها نساء، وقلَّل من الضغط المالي الذي يدفع الأسر إلى تزويج الفتيات، كما حسَّن فرص تعليم الفتيات(ب).

(أ) Sriani Ameratunga Kring, Gender in employment policies and programmes: What works for women? Employment Working Paper No. 235, 2017.

(ب) Maja Gavrilovic and others, *Child marriage and Ethiopia's productive safety net program: Analysis of protective pathways in the Amhara region*. Innocenti Research Report No. 83, 2020; Jones, Nicola, "Gender and Social Protection", 2021, in: Esther Schüring and Markus Loewe (eds.): *Handbook on Social Protection Systems*, Elgar Handbooks in Social Policy and Welfare. Cheltenham: Elgar, pp. 337–348; International Aid Transparency Initiative, *Ethiopia productive safety net programme (PSNP): performance and conclusions,* 2015.

(24) ILO, Government of Tunisia Decree No. 2022-715 of 20 September 2022, 2022.

(25) البنك الدولي، مصر: خلق فرص العمل والسكن ميسور التكلفة عملان أساسيان لتمكين المرأة، 2023.

ثالثاً- نموذج الإسكوا الشامل للحماية الاجتماعية في المنطقة العربية

21- تدعم الإسكوا الدول الأعضاء في تعزيز نُظُم الحماية الاجتماعية الشاملة والمنصِفة والمستجِيبة لاحتياجات مختلف الفئات السكانية، بما في ذلك النساء. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقدِّم الإسكوا المساعدة الفنية في شكل بحوثٍ وتحليلٍ مفصّلٍ وتوجيهٍ للسياسات العامة دعماً لتطوير سياسات وبرامج شاملة للحماية الاجتماعية وتنفيذها. كما تعزّز الإسكوا التعاون والتنسيق الإقليميين في مجال الحماية الاجتماعية، وتعمل على تعزيز رصد مبادرات الحماية الاجتماعية في المنطقة وتقييمها.

22- وفي هذا السياق، وضعت الإسكوا أداةً عملية لتقييم فعاليّة البرامج الوطنية للحماية الاجتماعية القائمة في المنطقة. فإطار التقييم السريع لبرنامج الحماية الاجتماعية (SPP-RAF) الخاص بالإسكوا يمكِّن صانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين من إجراء تقييم سريع ومنخفض التكلفة لبرامج الحماية الاجتماعية الوطنية في سبيل تحسين فعاليّتها وتوسيع نطاق تغطيتها لتشمل الفئات الأمسّ حاجةٍ إليها. وتسعى الأداة إلى فهم فعاليّة هذه البرامج على نحوٍ أفضل عن طريق تحديد خصائص المستفيدين واحتياجاتهم، وكيفية استهدافهم وسُبُل التقليل من أخطاء الإدماج والاستبعاد ودعم المستفيدين في الخروج من نُظُم المساعدة الاجتماعية.

23- علاوةً على ذلك، تقدِّم الإسكوا عدّة أدوات لتحديد الأفراد الذين هم في أمسّ الحاجة إلى المساعدة الاجتماعية تحديداً دقيقاً. وبما أنّ معظم برامج المساعدة الاجتماعية تستهدف السكان الأشدّ فقراً والأكثر عُرضةً للمخاطر في البلدان العربية، فإنّ هذه الأدوات تدعم الجهود الرامية إلى تحديد الأسر المنخفضة الدخل والمستفيدين المحتمَلين من برامج المساعدة الاجتماعية.

الإطار 7- تحسين استهداف المستفيدين المحتمَلين

طوَّرت الإسكوا الأداتين التاليتين لدعم الدول الأعضاء في تحديد الفئات السكانية التي تعاني فقراً مادياً أو متعدِّد الأبعاد، والتي يجب أن تستهدفها خطط الحماية الاجتماعية المحسَّنة:

(أ) أداة حساب القياسات المالية للفقر (MPAT): هي أداة على الإنترنت تحسب مستويات الفقر المادي باستخدام مقاييس قائمة على المال بطريقة سهلة الاستخدام. وتقدِّم هذه الأداة تقديرات للفقر للمناطق الوطنية دون الإقليمية، أو مجموعات الاقتصادات، أو فرادى الاقتصادات على مرّ الزمن باستخدام خطوط فقر مختلفة. كما تَعرِض اتجاهات الفقر وتغيُّراته، وتسمح للمستخدِمين بالتنبؤ بالفقر المادي حتى عام 2030 بناءً على سيناريوهات اقتصادية وسياسية مختلفة؛

(ب) أداة داعمة لاحتساب دليل الفقر المتعدِّد الأبعاد (MAT): تقدِّم منصة MAT دليلاً وطنياً مخصَّصاً للفقر المتعدّد الأبعاد لصانعي السياسات في مجالاتٍ مثل التعليم والصحة والإسكان ومستويات المعيشة والوصول إلى الخدمات. وتساعد هذه الأداة البلدان على تقييم الفقر المتعدِّد الأبعاد بين سكانها باستخدام مسوح البيانات الجزئية. كما تسهّل تتبُّع التقدُّم المحرَز، ومحاكاة الآثار الإنمائية، وتنفيذ المقارنات الإقليمية والزمنية. بالإضافة إلى ذلك، أدمجت الإسكوا في هذه الأداة وحدة تفعيلٍ لمساعدة واضعي السياسات في اختيار الاستراتيجيات الأكثر فعاليّةً للحدّ من الفقر، نظراً لمحدودية الموارد. وتمكِّن هذه الأداة صانعي السياسات من معالجة مسألة الفقر المتعدِّد الأبعاد بطريقة هادفة ومُجدية.

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا.

24- تدعم الإسكوا الحكومات العربية في اعتماد استراتيجيات الخروج من نُظُم المساعدة الاجتماعية وتعزيزها، للسماح للمستفيدين منها بالتغلُّب على الفقر والانتقال إلى سوق العمل. وعلى سبيل المثال، تدعم الإسكوا حالياً صندوق المعونة الوطنية، وهو الكيان الرئيسي المسؤول عن الحماية الاجتماعية في الأردن، لتعزيز نَهج خروج المستفيدين من نُظُم المساعدة الاجتماعية وتسهيل انتقالهم إلى فرص كسب العيش الكريمة، على نحوٍ يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2025) في الأردن. ولا تقدِّم الاستراتيجية المساعدة النقدية فحسب، بل تدعم أيضاً المستفيدين في الانتقال إلى سوق العمل من خلال استراتيجيات الخروج من نُظُم المساعدة الاجتماعية. وقامت الإسكوا بتحليل سوق العمل الأردني من خلال استخدام مرصد المهارات الخاص بها، الذي يتتبَّع جميع إعلانات الوظائف في البلاد حسب المُسمّى الوظيفي، ومتطلبات المهارة، وأي تحيُّز غير مقصود على أساس الجنس أو الإعاقة. وباستخدام مرصد المهارات، وضعت الإسكوا صورة محدَّثة للطلب في سوق العمل وأعدَّت نموذجاً لقياس العرض في سوق العمل، بما في ذلك مهارات المستفيدين من المساعدة الاجتماعية وخبراتهم المهنيّة. وتعتزم الإسكوا وصندوق المعونة الوطنية استخدام تحليلهما للعرض والطلب في سوق العمل من أجل مطابقة مهارات المستفيدين من المساعدات الاجتماعية من جهة وفرص العمل في القطاع الخاص من جهة أخرى، ومعالجة أيّ عدم تطابق فيها عبر برامج تدريبية مصمَّمة بعناية. وينبغي أن تزيد هذه المبادرات من إمكانية توظيف المستفيدين وفرص حصولهم على عمل لائق، من أجل تغلُّبهم على الفقر والتوقُّف عن تلقي المساعدة الاجتماعية.

رابعاً- التوصيات والإجراءات ذات الأولوية لتعزيز الحماية الاجتماعية المتساوية بين الجنسين وتمكين المرأة

25- من المرجَّح أن تنهض البلدان بالحماية الاجتماعية المراعية للفوارق بين الجنسين عندما تتبنى سياسات فعّالة وقوانين قابلة للإنفاذ وتقويّها في سبيل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتَتَّبِع نهجاً شاملاً لمعالجة القضايا الهيكلية المتجذِّرة، وتزيل الحواجز المتعدِّدة التي تحول دون المشاركة الاقتصادية للمرأة. وينبغي للبلدان أن تنظر في التوصيات التالية لسَلْك الاتجاه الصحيح:

- تعزيز وصول المرأة إلى سوق العمل النظامي وانتسابها إلى خطط الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات، مثل معاشات التقاعد والتأمين الصحي الاجتماعي.
- النظر في اعتماد خطط معاشات اجتماعية واسعة النطاق وممولَّة من الضرائب للنساء اللواتي لم يساهمن في معاشات التقاعد القائمة على الاشتراكات في القطاع النظامي.
- إنشاء نُظُم حماية اجتماعية أكثر اتساقاً وفعاليّة، ومراعاة الاختلافات بين الجنسين في تحديد الاحتياجات والحصول على الحماية الاجتماعية.
- الاستثمار في نُظُم الحماية الاجتماعية المراعية للفوارق بين الجنسين من خلال النظر في المخاطر الخاصة بالجنسين، ومَواطن الضعف الاقتصادية والاجتماعية، وأوجه القصور المتعدِّدة والمتداخلة.
- تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال إدراج أهداف المساواة بين الجنسين في تصميم البرامج وتنفيذها ونتائجها.
- اعتماد نَهج سياسات شامل ومراعٍ للفوارق بين الجنسين في المنطقة.

- إصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية لمعالجة الحواجز الهيكلية والحرص على أن تكون تدخُّلات الحماية الاجتماعية مراعية للفوارق بين الجنسين، بدءاً من تقييم مدى وجود اعتبارات المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة.
- توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات التي لم تكن مشمولة من قبل، بما في ذلك العاملات في القطاع غير النظامي، من خلال اعتماد سياسات تُكيِّف التأمين الاجتماعي القائم على الاشتراكات مع أنماط دخل الفئات المهنية المتنوّعة في القطاع غير النظامي، مع ضمان حصول العمال غير النظاميين على الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات.
- تعزيز النتائج التحويلية باعتماد برامج الحماية الاجتماعية، من خلال توسيع نطاق نُهُج الخروج من هذه البرامج التي تدعم تنمية المهارات ومشاركة المرأة في سوق العمل.
- اعتماد عملية تشاركية تشمل الوزارات الوطنية وتركِّز على إشراك الآليات أو اللجان الوطنية المعنيَّة بالمرأة أو غيرها من الوكالات التي تعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والوكالات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني التي تركِّز على قضايا المساواة بين الجنسين.
- تعزيز قاعدة المعرفة الإحصائية/معرفة الأدلّة بشأن الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، مع تحسين تصنيف البيانات وجودتها. وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل مراعاة الفوارق والآثار المرتبطة بالجنسين في جمع البيانات وتحليلها، وأن تستخدم البيانات الخاصة المفصّلة حسب الجنس لتوجيه عملية صُنع القرار.
- الاستثمار في تقييمات الفقر والضعف القائمة على أساس الجنس لتحسين فعاليّة الحماية الاجتماعية، ورصد نتائج المساواة بين الجنسين لجميع برامج الحماية الاجتماعية.
- تحسين القدرات المؤسسية والهياكل الإدارية والتنفيذية الوطنية لنُظُم الحماية الاجتماعية، وضمان وجود آليات مساءلة قوية، بما في ذلك أُطُر الرصد والتقييم التشاركية وآليات التظلُّم والانتصاف.
- ضمان التمويل الكافي والمراعي للفوارق بين الجنسين من خلال سدّ فجوات تمويل الحماية الاجتماعية بطُرق مستدامة ومنصفة.
- زيادة الحيّز المالي من خلال النَّظر في مجموعة متنوّعة من آليات التمويل القائمة على التضامن الوطني والدولي، مثل إعادة تخصيص الموارد، وتعزيز كفاءة الإنفاق، وجمع إيرادات إضافية لتدخُّلات الحماية الاجتماعية، وحشد الدعم المالي العالمي لتوسيع نطاق نُظُم الحماية الاجتماعية.